

ولما كان الطرفان يرغبان حالياً في تحديد نصوص وشروط توفير وإنشاء وصيانة نظام الكبل المقترح .

على ذلك يتعهد الطرفان الآن ، ويتفق كل منهما مع الآخر على ما يلي
أخذين في الاعتبار ، الوجود المتبادلة والموضحة في هذه الاتفاقية :

١- (أ) طبقاً للترتيبات الواردة في هذه الاتفاقية يوفر وينشأ ويصان ويشغل نظام كبل بحري (يعبر عنه فيما يلي " بنظام الكبل ") بين الجمهورية العربية المتحدة وإيطاليا ، الذي يعتبر مكوناً من الوحدات التالية ، لأغراض هذه الاتفاقية .

الوحدة (١) محطة كبل في الجمهورية العربية المتحدة عند الإسكندرية (يعبر عنها فيما يلي " محطة كبل الإسكندرية ") تتكون هذه الوحدة (١) من :

(أولاً) أرض مناسبة ، يرسى عليها الكبل ، ليتدمن هذا المرسى إلى المبنى الاتهائي ، وينشأ على هذه الأرض المبنى الاتهائي وأية مبان أخرى قد يحتاج إليها ، لصيانة وتشغيل الكبل ، بما في ذلك أية طرق ضرورية للوصول إلى هذه الأرض .

(ثانياً) مبنى أو مبان مناسبة أو جزء من مبنى ، ينهى به الكبل وتركيبه معدات محطته ، وتجري منه الأعمال المتعلقة بصيانة وتشغيل الكبل ، بما في ذلك مجراه بين الشاطئ والمباني الاتهائية .

(ثالثاً) معدات خاصة بصيانة وتشغيل هذه الأرض والمباني ، بما في ذلك معدات القدرة وغيرها ، (بخلاف معدات القدرة الخاصة بالكبل البحري وحده) .

الوحدة (ب) محطة كبل في الجمهورية الإيطالية عند كاتانزارو (يعبر عنها فيما يلي " بمحطة كبل كاتانزارو ") .
تتكون هذه الوحدة (ب) من :

(أولاً) أرض مناسبة يرسى عليها الكبل ليتدمن هذا المرسى إلى المبنى الاتهائي ، وينشأ على هذه الأرض المبنى الاتهائي ، وأية مبان أخرى قد يحتاج إليها ، لصيانة وتشغيل الكبل ، بما في ذلك أية طرق ضرورية للوصول إلى هذه الأرض .

(ثانياً) مبنى أو مبان مناسبة أو جزء من مبنى ، ينهى به الكبل وتركيبه معدات محطته ، وتجري منه الأعمال المتعلقة بصيانة وتشغيل الكبل ، بما في ذلك مجراه بين الشاطئ والمباني الاتهائية .

(ثالثاً) معدات خاصة بصيانة وتشغيل هذه الأرض والمباني ، بما في ذلك معدات القدرة وغيرها (بخلاف معدات القدرة الخاصة بالكبل وحده) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٥٣٢ لسنة ١٩٦٩

بشأن الموافقة على الاتفاقية الخاصة بالكابل البحري التي تم التوقيع عليها في روما بتاريخ ١٩٦٩/٦/٧ بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة الجمهورية الإيطالية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛
وبعد موافقة مجلس الأمة ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفقى على الاتفاقية الخاصة بالكابل البحري التي تم التوقيع عليها في روما بتاريخ ١٩٦٩/٦/٧ بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة الجمهورية الإيطالية وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ما صدر برباسة الجمهورية في ٥ جمادى الآخرة سنة ٢٨٩ (١٨ أغسطس سنة ١٩٦٩)
جمال عبد الناصر

اتفاقية الكبل

بين

الجمهورية العربية المتحدة وإيطاليا

حررت هذه الاتفاقية بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة ، وتمثلها وزارة المواصلات (والمعبر عنها فيما يلي " بإدارة الجمهورية العربية المتحدة ") والحكومة الإيطالية ، وتمثلها وزارة البريد والهاتف الإيطالية (والمعبر عنها فيما يلي " بالإدارة الإيطالية ") .

تقرران أنه

لما كانت خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية ، تم بين الجمهورية العربية المتحدة وإيطاليا بواسطة الوسائل اللاسلكية على الترددات العالية .

ولما كان الطرفان يقترحان إكمال هذه الوسائل بتوفير نظام كبل بحري بين الجمهورية العربية المتحدة مباشرة وإيطاليا .

ولما كان النظام يتكون من كبل بحري ، يربط الجمهورية العربية المتحدة من ناحية ، وإيطاليا من الناحية الأخرى .

ولما كانت أقسام النظام المختلفة مترتبطة وتعتمد على بعضها ، وتكون معا وسيلة دولية ، لتوفير خدمات مواصلات عالية الجودة والكفاءة بين القارات ، لمدة بقاء النظام ، المتوقع أن تكون ٢٥ عاما على الأقل وأن فصل أى قسم من النظام عن باقى الأقسام ، يحول دون أداء النظام لغرضه الكلى المقصود ولا يمتشى مع قصد الطرفين .

(ثانيا) تقدم العطاءات بمعرفة الإدارة الإيطالية ، إلى اللجنة الفنية المشتركة المذكورة في الفقرة ٣ (ج) للدراسة .

(ثالثا) توقع الإدارة الإيطالية المقدم مع مقدم العطاء المقبول .

(رابعا) تركيب المعدات النهائية والكبل الأرضي في الجمهورية العربية المتحدة بمعرفة مقدم العطاء المقبول تحت إشراف إدارة الجمهورية العربية المتحدة .

(خامسا) تقوم لجنة فنية مشتركة باختبار النظام للتسليم النهائي من مقدم العطاء المقبول .

٤ - (١) يجب أن يحتوي العقد الذي تبرمه الإدارة الإيطالية على نصوص تضمن :

(أولا) حق الإدارة الإيطالية في مباشرة المراقبة والتحقق والاختبار المعمول بها وتطلبها القانون الإيطالي ، والمناقصة والمواصفات الفنية المقررة بمعرفة اللجنة الفنية المشتركة المذكورة في الفقرة ٣ (ج) .

(ثانيا) حق أطراف هذه الاتفاقية في الاطلاع على مستندات وسجلات المتعاقد معه ، في حالة العقود المبرمة على أساس التكاليف إلى المدى الذي تختص به هذه المستندات والسجلات بالنسبة إلى البنود والخدمات المعنية ، أو النفقات التي يطالب بها الطرفان ، بما في ذلك تكاليف الإدارة .

(ثالثا) حق أطراف هذه الاتفاقية في الدخول إلى المصانع وأماكن العمل الأخرى الخاصة بالمتعاقد معهم ، بغية مشاهدة المهام التي ستورد ، والخدمات التي ستؤدي بموجب العقد ، بما في ذلك المواد الخام وعمليات التصنيع الجزئي وخطوات الاختبار وسجلات الاختيار والتفتيش المتعلقة بصناعة هذه المهام والخدمات والتفتيش عليها واختبارها .

(رابعا) يتعهد المتعاقد بقبول ستة أفراد للتدريب في مصانعه وفي مواقع العمل لهذا المشروع أو مشروعات مماثلة بغرض تدريبهم على أنظمة الكوابل والأجهزة .

(ب) يحق لكل من طرفي هذه الاتفاقية ، عند الطلب ، استلام نسخة من كل عقد أو عقد فرعي يرتبط عليه الفقرة الفرعية ٤ (١) .

الوحدة (ج) الكبل المصري - الإيطالي بين محطة كبل الإسكندرية ومحطة كبل كاتانزارو بالإضافة إلى معدات محطة الكبل ، الخاصة به ، والمقامة في محطة كبل الإسكندرية ومحطة كبل كاتانزارو .

(ب) يشتمل المصطلح "كبل بحري" على كبل من النوع البحري الذي يمد في المياه أو على الأرض ، والمقويات والمسويات المرافقة . ويشتمل المصطلح معدات محطة الكبل على المعدات النهائية (بما فيها معدات القدرة الخاصة بالكبل وحده المنصوص عنه في هذه الاتفاقية) الخاصة بالكبل ، ومعدات الصيانة والاختبار الخاصة بمثل هذه المعدات النهائية وبالكبل البحري .

وتعتبر كل وحدة ، شاملة لقطع خيارها ومكوناتها الاحتياطية (على سبيل المثال ، مقويات الكبل البحري وأطوال منه) .

٢ - يكون الكبل البحري من النوع الخفيف الوزن ، غير المسلح ، المزود بالمسويات ومقويات ترانزستورية ذات اتجاهين وكبيرة الاحتمال . وتكون سعة النظام معادلة لمائة وعشرين (١٢٠) دائرة صوتية أساسية ، النطاق الإسمي لكل منها (٤) كيلوسيكال (يعبر عنها فيما يلي "بدوائر صوتية أساسية") ، مع توفير فئتي إذاعة توفى بتوصيات اللجنة الدولية الاستشارية للبرق والهاتف . يوافق الطرفان ، بمجرد استقلال جميع الدوائر على زيادة السعة عالية باستخدام دوائر بنطاق إسمي لكل منها ثلاثة (٣) كيلوسيكال .

٣ - (١) تصمم محطة كبل الإسكندرية ، وتوفر وتنشأ وتركب بمعرفة إدارة الجمهورية العربية المتحدة ، بالاتفاق مع الطرف الآخر ، إلى الحد الذي قد يلزم .

(ب) تصمم محطة كبل كاتانزارو ، وتوفر وتنشأ وتركب بمعرفة الإدارة الإيطالية ، بالاتفاق مع الطرف الآخر ، إلى الحد الذي قد يلزم .

(ج) تصمم الوسائل المختلفة بما في ذلك الوحدة (ج) الكبل البحري بالإضافة إلى المعدات الخاصة بمحطة الكبل) وتوفر وتنشأ وترى وتركب بمعرفة الإدارة الإيطالية ، بالاتفاق مع الطرف الآخر ، بعد مراجعة وموافقة لجنة فنية مشتركة من الطرفين .

يتخذ نص الوحدة (ج) بمعرفة الإدارة الإيطالية طبقا للخطوات الآتية : (أولا) تنشر مواصفات المشروع بواسطة الإدارة الإيطالية في مناقصات دولية .

(د) تلتزم الإدارة الإيطالية بأن تمنح إدارة الجمهورية العربية المتحدة، أجور توسط ومدفوعات خارجية فيما وراء إيطاليا، قد تؤدي إلى نتائج أفضل بمقارنتها بما هو مقدم على الطرق القائمة الأخرى، وذلك بالنسبة للحركة التي تبادلها إدارة الجمهورية العربية المتحدة، بتوسط إيطاليا.

(هـ) تتعهد الإدارة الإيطالية أيضا بتمهيد إيصال شبكة تلفراف الجمهورية العربية المتحدة بشبكة الجنتكس الأوربية، في أي وقت

(و) لتشغيل الحركة التليفونية بين الجمهورية العربية المتحدة والدول العربية المتصلة مباشرة بشبكة المواصلات السلكية واللاسلكية الإيطالية، تمنح الإدارة الإيطالية، إدارة الجمهورية العربية المتحدة (بالنسبة لحصة الجمهورية العربية المتحدة)، طوال مدة الاتفاقية الحالية، قيمة إيجارية قدرها ١٣,٠٠ فرنك ذهب سنويا لكل كيلومتر. ولتشغيل الحركة التلغرافية بين الدول المذكورة بعاليه، يجوز تحديد أجور توسط باتفاق بين إدارتي الجمهورية العربية المتحدة وإيطاليا.

يوافق الجانب الإيطالي على تخصيص ١٥ دائرة للإيجار للجمهورية العربية المتحدة لاستعمالها للدول العربية في شمال إفريقيا عن طريق ليبيا أو للاستعمال المباشر مع أي دولة عربية أخرى في حالة إنشاء إحدى الدول العربية اتصالا مباشرا مع إيطاليا على أن تحدد عدد الدوائر المستعملة في أي وقت بحسب الحاجة.

(ز) عند طلب إدارة الجمهورية العربية المتحدة، تبذل الإدارة الإيطالية أقصى تعاونها لإنشاء دوائر تلغرافية مباشرة بين الجمهورية العربية المتحدة ودول النظام غير الأوربي، بترقيم مباشر بين الدولتين الطرفين.

٦ - تبذل إدارة الجمهورية العربية المتحدة والإدارة الإيطالية أقصى جهدهما لإتمام النظام ووضع في الخدمة في أو قبل عام ١٩٧١

٧ - (١) تكون الوحدة (ج) ملكا لا يتجزأ للطرفين الاتيين على أساس ٥٠/٥٠ (خمسون/خمسون).

(ب) تكون الوحدة (١) ملكا لإدارة الجمهورية العربية المتحدة.

(ج) تكون الوحدة (ب) ملكا للإدارة الإيطالية.

(د) يكون للجانبين الحرية في بيع حق الاستعمال غير القابل للتجزئة، بالنسبة للنصف الذي يملكه كل منهما من الدوائر، لأي مستعمل آخر.

٥ - (١) تعطى إدارة الجمهورية العربية المتحدة والإدارة الإيطالية أولوية مطلقة لتوجيه جميع الحركة التي في اختصاصها، المعنونة إلى دول فيما وراء الجمهورية العربية المتحدة، وفيما وراء إيطاليا عن طريق النظام.

ولهذا الغرض تبذل كل من إدارة الجمهورية العربية المتحدة والإدارة الإيطالية أقصى جهدها لتوفير وصيانة الدوائر في بلدها، للطرف الآخر طوال مدة هذه الاتفاقية، في حالة صلاحة للتشغيل بكفاءة، طبقا للاحتياجات المعقولة التي قد يطلبها الطرف الآخر، لا امتداد الدوائر المخصصة له في نظام الكبل إلى حدود تلك البلد أو إلى أطراف نظم المواصلات الدولية الأخرى في تلك البلد، بغرض تبادل الحركة مع هذه البلد الأخيرة. ويجب أن تكون هذه الدوائر ملائمة للاستعمال المقصود طبقا لترتيبات تتخذ بين الأطراف طبقا لهذه الاتفاقية وتوفر وتضان بنفقات معقولة.

(ب) تمنح الإدارة الإيطالية بالأخص إدارة الجمهورية العربية المتحدة، فيما يتعلق بحصة ال ٥٠٪ التي تحملها هذه الإدارة، نظير استخدام وسائل الخطوط الأرضية عبر إيطاليا، للأغراض المبينة في (١)، نفقات إيجارية تتناسب كما يلي:

(أولا) الدوائر التليفونية:

— ١٥,٠٠ فرنك ذهب سنويا لكل كيلومتر حتى نهاية عام ١٩٧٦

— ٢٠,٠٠ فرنك ذهب سنويا لكل كيلومتر ابتداء من عام ١٩٧٧

(ثانيا) الدوائر التلغرافية:

— ٩٠ فرنك ذهب سنويا لكل كيلومتر حتى نهاية عام ١٩٧٦

— ١٣,٢٠ فرنك ذهب سنويا لكل كيلومتر ابتداء من عام ١٩٧٧

وإضافة إلى ذلك ٩٠ فرنك ذهب سنويا، نفقات أحد أجهزة التراسل المقامة في نقطة التوصيل بين الكبل وأقسام الخطوط الأرضية.

(ج) فيما يتعلق بحصة ال ٥٠٪ التي تحملها إدارة الطرف الآخر، نظير استخدام وسائل الخطوط الأرضية عبر إيطاليا، للأغراض المبينة في (١)، تتم التسوية الحسابة مباشرة بين الإدارة الإيطالية وإدارة الطرف الآخر، مع مراعاة الترتيبات القائمة بينهما في ذلك الوقت.

١٠ - (١) تكون الإدارة الإيطالية مسؤولة عن صيانة وإصلاح الكبل البحري، بما في ذلك المقويات والمسويات، ولهذا الغرض تتعاقد الإدارة الإيطالية، نيابة عن الطرفين، على سفينة الكبل.

(ب) يتحمل الطرفان تكاليف الصيانة على أساس ٥٠/٥٠ (خمسون/خمسون).

١١ - تكون إدارة الجمهورية العربية المتحدة مسؤولة عن تشغيل وصيانة محطة كبل الإسكندرية والمعدات المركبة بها، وتبذل أقصى جهدها لصيانة محطة الكبل هذه ومعداتنا في حالة صلاحة للتشغيل بكفاءة.

١٢ - تكون الإدارة الإيطالية مسؤولة عن تشغيل وصيانة محطة كبل كاتانزارو والمعدات المركبة بها، وتبذل أقصى جهدها لصيانة محطة الكبل هذه ومعداتنا في حالة صلاحة للتشغيل بكفاءة.

١٣ - لا تقسم تكاليف الصيانة والتشغيل الموضحة في الفقرة ١١ و ١٢ بين الطرفين، ويتحمل كل منهما تلك التكاليف التي تخصص لمحطة كبله ومعداتنا.

١٤ - تسري هذه الاتفاقية بعد التصديق عليها وتبادل وثائق التصديق ويستمر سريانها لمدة أولى لا تقل عن ٢٥ (خمسة وعشرون) عاما، وتكون قابلة للإنتهاء بمعرفة أحد الطرفين بإخطار كتابي للطرف الآخر قبل انتهاء المدة الأولى بعامين على الأقل أو في أي وقت بعد ذلك.

١٥ - وقع المندوبان المفوضان للطرفين المتعاقدين حضوريا على الاتفاقية الحالية ووضعها عليها أختامهما.

تم في روما، في السابع من يونيو سنة ١٩٦٩، في نسختين كل منهما باللغات العربية والإيطالية والإنجليزية، وجميع النسخ متساوية الصلاحية، وفي حالة الخلاف يكون النص الإنجليزي هو الأصيل.

نيابة عن حكومة

الجمهورية العربية المتحدة

كمال هنري بادير

نيابة عن حكومة

الجمهورية الإيطالية

كريشيزو ماتسا

٨ - بالنسبة للتكاليف الرأسمالية لتوفير وإنشاء وتركيب ومد نظام الكبل البحري الجمهورية العربية المتحدة - إيطاليا، يوافق الطرفان على الآتي:

(١) يوفر الجانب الإيطالي التقيد اللازم لتمويل الوحدات الثلاث للنظام (فيما عدا الأرض والمباني بالوحدة أ) ويعتبر نصيب الجمهورية العربية المتحدة (٥٠٪ من التكاليف الرأسمالية للوحدة ب، ١٠٠٪ للوحدة أ) من إجمالي التقيد كقرض من الإدارة الإيطالية إلى إدارة الجمهورية العربية المتحدة، بفائدة سنوية ٣,٥٪ (ثلاثة ونصف في المائة).

وتحتسب الفائدة ابتداء من تاريخ تشغيل نظام الكبل.

(ب) يسدد القرض المذكور بعاليه، على أقساط سنوية باليرة الإيطالية.

(ج) يحتفظ جانب الجمهورية العربية المتحدة بالدخل الفعلي لعام ١٩٦٨ للحركة الدولية للتأجير والتليفون والتليكس الخاصة العامة، المدين بالمحق (١) والذي يبلغ ١٢٦٠٠٠٠ جم (مليون ومائتان وستون ألف جنيه مصري) وتستخدم الزيادة في الدخل فوق ١٢٦٠٠٠٠ جم المستحقة لجانب الجمهورية العربية المتحدة، بعد بدء تشغيل الكبل، والناجمة من تشغيل الحركة الدولية عاليه، فضلا عن تلك التي قد تبادل عن طريق نظام الكبل مع دول أخرى، لدفع الأقساط السنوية للجانب الإيطالي بشرط ألا يتجاوز أي قسط ٩٠٠٠٠٠ دولار أمريكي (ستمائة ألف) بما في ذلك الفائدة المستحقة.

(د) تبدأ المدفوعات السنوية للجانب الإيطالي في نهاية العام الذي تحقق فيه زيادة في الدخل، بعد بدء تشغيل نظام الكبل الجمهورية العربية المتحدة - إيطاليا. ويتفق على إجراءات تقدير مثل هذه الزيادة باشتراك الطرفين طبقا لهذه الاتفاقية.

٩٠ - تتضمن التكاليف، أو التكاليف الرأسمالية، كما هي مستعملة في الفقرة الفرعية ٨ (١) جميع المصروفات التي تغطي تحقيق الوحدة (ج) شاملة وبدون حصر للبالغ التي يتفق عليها الطرفان، والمنصرفة في تطوير والتصميم الهندسي والمواد والصناعة والشراء والتفتيش والتركيب والإزالة (مع تخفيض مناسب للمهمات المتبقية) وتكاليف سفينة الكبل، والاختبارات المتعللة بالمد والتركيب ومصارييف الإشراف الإدارية والتأمين وتحمل كل طرف الضرائب والرسوم الجمركية على أساس اللوائح والقوانين السارية في كل بلد.

ملحق (١)

كمية الحركة وإيراداتها لعام ١٩٦٨/٦٧ للبلاد التي سيخدمها الكابيل البحري

إجمالي الإيرادات بالآلاف الجنيهات المصرية	الإيرادات عن المدة من ١/٧/١٩٦٧ إلى ٣٠/٦/١٩٦٨ بالآلاف الجنيهات المصرية			كمية الحركة عن المدة من ١/٧/١٩٦٧ إلى ٣٠/٦/١٩٦٨			من ج.ع.م. إلى
	التليفون	التليفون	التلغراف	التلغراف دقائق مدفوعة	التليفون دقائق مدفوعة	التلغراف كلمات متكافئة بالمليون	
٧٥,٦٨٦	١,٤٢٠	١٠,٩٣٤	٦٣,٣٣٢	٣٠٠٠	١٥٦٠٠	٠,٩٧٥	(١) إيطاليا
٥٠,٦٩٤	٠,١٤٢	٦,٢٤٨	٤٤,٣٠٤	٥٠٠	١٧٦٠٠	٠,٦٩٥	(٢) اليونان
٣,٨٣٤	—	٠,٢٨٤	٣,٥٥٠	١٠	٧٠٠	٠,٠٩٧	(٣) تركيا
١,١٣٦	—	—	١,١٣٦	—	١٠	٠,٠١٤	(٤) ألبانيا
٢٠,١٦٤	٠,٢٨٤	١,٧٠٤	١٨,١٧٦	٦٠٠	٢٣٠٠	٠,٢٩١	(٥) يوغوسلافيا
٩,٠٨٨	٠,١٤٢	٠,١٤٢	٨,٨٠٤	٣٠٠	٤٢٠	٠,١٣٨	(٦) بلغاريا
١٢,٢١٢	—	٠,٩٩٤	١١,٢١٨	٣٠	١٨٠٠	٠,١٠٦	(٧) رومانيا
٩,٧٩٨	٠,١٤٢	١,٩٨٨	٧,٦٦٨	٥٠٠	٣٤٠٠	٠,١٢٠	(٨) النمسا
١٣,٣٤٨	٠,١٤٢	٠,٨٥٢	١٢,٣٥٤	٢٠٠	١٥٠٠	٠,١٩٤	(٩) تشيكوسلوفاكيا
٦,١٠٦	٠,١٤٢	١,٧٠٤	٤,٢٦٠	٤٠٠	٣١٠٠	٠,٠٤٩	(١٠) المجر
٧١,٢٨٤	٠,٢٨٤	٣,٠٢٤	٤٠,٧٥٤	٦٠٠	٥٠٠٠٠	٠,٤٧١	(١١) الاتحاد السوفيتي
٢٣,٧١٤	٠,٩٩٤	٢,٥٥٦	٢٠,١٦٤	١٧٠٠	٥٠٠	٠,٣٣٥	(١٢) بولندا
٣٨,٦٢٤	٠,١٤٢	١,٩٨٨	٣٦,٤٩٤	٤٠٠	٣٣٠٠	٠,٥٧٣	(١٣) ألمانيا الشرقية
٧٢,١٣٦	٢,٨٤٠	١٢,٢١٢	٥٧,٠٨٤	٤٧٠٠	٢٠٠٠٠	٠,٨١٦	(١٤) سويسرا
٧٩,٣٧٨	١,٧٠٤	١٣,٧٧٤	٦٣,٩٠٠	٢٩٠٠	٢٣٠٠٠	١,٠٠٢	(١٥) ألمانيا الغربية
٥,٩٦٤	—	٠,١٤٢	٥,٨٢٢	١٠٠	٤٠٠	٠,٠٩٣	(١٦) فنلندا
١١,٥٠٢	٠,٩٩٤	٠,٧١٠	٩,٧٩٨	١٨٠٠	١٤٠٠	٠,١٤٣	(١٧) الدانمرك
١٦,٠٤٦	٠,٥٦٨	٠,٩٩٤	١٤,٤٨٤	١٠٠٠	١٨٠٠	٠,١٨٦	(١٨) السويد
٣,٤٠٨	—	٠,٢٨٤	٣,١٢٤	٢٠٠	٤٠٠	٠,٠٣٧	(١٩) النرويج
٩,٠٧٣٨	٢,٩٨٢	٢٠,٠٢٢	٦٧,٧٣٤	٥٠٠٠	٣١٤٠٠	١,٠٦٤	(٢٠) فرنسا
١٠,٢٢٤	٠,٥٦٨	٠,٩٩٤	٨,٦٦٢	٩٠٠	١٦٠٠	٠,١٣٨	(٢١) بلجيكا
٢٨,٦٨٤	١,٧٠٤	١,٥٦٢	٢٥,٤١٨	٢٨٠٠	٢٧٠٠	٠,٤٠٠	(٢٢) هولندا
٢٢٤,٣٦٠	٤,١١٨	١٠,٢٢٤	٢١٠,٠١٨	٦٩٠٠	١٩٩٠٠	٢,٤٩١	(٢٣) إنجلترا
٢٣,٨٥٦	٠,٩٩٤	١,٤٢٠	٢١,٤٤٢	١٧٠٠	٢٥٠٠	٠,٣١٢	(٢٤) إسبانيا
١٦٤,٧٢٠	٤,٦٨٦	١٨,٣١٨	١٤١,٧١٦	٧٧٠٠	٢١٠٠٠	١,٢٢٠	(٢٥) الولايات المتحدة
٢٨,١١٦	—	٧,٦٦٨	٢٠,٤٤٨	—	٨٤٣٠	٠,١٢٣	(٢٦) كندا
١٤٣,٩٨٨	٠,١٤٢	٠,١٤٢	١٤٣,٧٠٤	٦٦	٤٠٠	١,٠٩٤	(٢٧) أمريكا الجنوبية
١٠,٦٥٠	—	٥,٦٨٠	٤,٩٧٠	—	٦٣٠٠٠	١,٠٤٠	(٢٨) ليبيا
٨,٢٣٦	—	٠,٨٥٢	٧,٣٨٤	—	٣٨٠٠	٠,٢٠٩	(٢٩) تونس
٥,٢٥٤	٠,١٤٢	١,٥٦٢	٣,٥٥٠	٣٠٠	٤٩٠٠	٠,١٢١	(٣٠) الجزائر
٠,٥٦٨	—	—	٠,٥٦٨	—	—	٠,٠١٠	(٣١) مالطا
١,١٣٦	—	٠,٢٨٤	٠,٨٥٢	—	٥٣٦	٠,٠٥١	(٣٢) المغرب
١٢٦٤,٦٥٢	٢٥,٢٧١	١٥٦,٤٨٤	١٠٨٢,٨٩٢	—	—	—	

بروتوكول إضافي

بمناسبة توقيع الاتفاقية بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة والحكومة الإيطالية لتنفيذ وتشغيل كبل بحري بين البلدين ، وآخذين في الاعتبار نص البند ١٤ الخاص باليوم المحدد لسريان الاتفاقية ، يوافق الطرفان بقدر المستطاع ، على تنفيذ الاتفاقية بصفة مبدئية من تاريخ التوقيع .

تم في روما في السابع من يونيو سنة ١٩٦٩ ، في نسختين كل منهما باللغات العربية والإيطالية والإنجليزية وجميع النسخ متساوية الصلاحية وفي حالة الخلاف يكون النص الإنجليزي هو الأصل .

نيابة عن حكومة

نيابة عن حكومة

الجمهورية العربية المتحدة

الجمهورية الإيطالية

كمال هنري بادير

كريستزو مانسا

وزارة الخارجية

قرار

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ١٥٣٢ لسنة ١٩٦٩ بتاريخ ١٨/٨/١٩٦٩ بشأن الموافقة على الاتفاقية الخاصة بالكابل البحري بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية إيطاليا الموقعة في روما بتاريخ ٧/٦/١٩٦٩ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٦/٥/١٩٧١ ؛

قرر :

مادة وحيدة - ينشر في الجريدة الرسمية الاتفاقية الخاصة بالكابل البحري بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية إيطاليا الموقعة في روما

بتاريخ ٧/٦/١٩٦٩ ويعمل بها اعتبارا من ١٤/٦/١٩٧٨ ؛

تحريرا في ١٤ رجب سنة ١٣٩٨ (٢٠ يونيو سنة ١٩٧٨)

محمد إبراهيم كامل

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢١٠ لسنة ١٩٧٨

بشأن الموافقة على اتفاقية القضاء على أعمال المرتزقة في أفريقيا التي أقرها مؤتمر القمة الأفريقي في دورته الرابعة عشرة في ليرفيل في يوليو سنة ١٩٧٧

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

الموافقة على اتفاقية القضاء على أعمال المرتزقة في أفريقيا التي أقرها مؤتمر القمة الإفريقي في دورته الرابعة عشرة في ليرفيل في يوليو سنة ١٩٧٧ وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ؛

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ جادى الأول سنة ١٣٩٨ (٧ مايو سنة ١٩٧٨)

أنور السادات

اتفاقية

منظمة الوحدة الأفريقية للقضاء على أعمال المرتزقة في أفريقيا

ديباجة :

نحن رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية .

إذ نأخذ في الاعتبار التهديد الخطير الذي تمثله أنشطة المرتزقة بالنسبة إلى استقلال وسيادة وأمن ووحدة الأراضي والتنمية المنسقة للدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية .

وإذ ندرك الخطر الذي يفرضه نشاط المرتزقة على ممارسة الشعوب الأفريقية الخاضعة للاستعمار والعنصرية لحقها الشرعي في نضالها من أجل استقلالها وحريتها .

وإذ نعرب عن يقيننا أن التضامن والتعاون الكاملين بين الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية لاغنى عنها لوضع حد لأنشطة المرتزقة الهدامة في أفريقيا .